

من روزفلت إلى يوش

العلاقة الأمريكية مع آل سعود: كيف بدأت؟ كيف تطورت؟ وإلى أين وصلت؟
علاقة امتازت بالتعقيد والتشابك ، مليئة بالتجاذب ، مليئة بالتناقضات ، علاقة امتدت
لعقود ستة ماضية .بدأت بلقاء على سفينة و أصبحت جيوشاً تنتشر في أراضي المملكة.
لقد كتب عن هذه العلاقة الكثير من الأبحاث والمقالات والكتب ودخلت إلى أدق التفاصيل
وعلى كل الصعد. السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية وحتى الاجتماعية
والعائلية.

بدأت هذه العلاقة باللقاء الشهير بين الرئيس الأميركي فرانكين روزفلت والملك عبد
العزیز آل سعود ((مؤسس النظام الملكي السعودي))الذي تم على متن سفينة فوق مياه
قناة السويس المصرية عام 1945 ، حيث وضعوا أول لبنة للعلاقة التي توطدت وقويت
وأرسي قواعدها الرئيس الأميركي أيزنهاور والملك سعود بن عبد العزيز.
فقد قام الملك سعود بزيارة إلى واشنطن في 30 كانون الثاني 1957 وقد لقي الملك حفاوة
خاصة تليق بزعماء العالم ، فقد خرج أيزنهاور بدلاً من ساحة البيت الأبيض.

وزيادة في الحفاوة والتكريم فقد أغدق أيزنهاور الملك وحاشيته بالهدايا الثمينة . وأنزلهم
في أفضل وأضخم فنادق واشنطن . وهذه الحفاوة الزائدة ، جعلت أعضاء من الكونغرس
يبدون انزعاجهم من ذلك فقال السيناتور الديمقراطي وين موريس معلقاً ((ها نحن نغدق
الهدايا على دولة ذات نظام فردي ، وذلك من أجل المحافظة على هذا الدكتاتور
وحاشيته ...إننا حقاً لمجانين))

هذا اللقاء خرج بعدة اتفاقات تلخصت بعم مالي وصفقة سلاح تقدمها الولايات المتحدة
بقيمة 180 مليون دولار مقابل دعم المملكة لسياسة أمريكا في الشرق الأوسط وتجديد

الاتفاقات العسكرية بين الطرفين والتي توشك على الانتهاء ،والتي تنص على استخدام مطار الظهران من قبل الطائرات العسكرية الأمريكية .

ومع تعاقد الملوك والرؤساء على البلدين توطدت وزادت العلاقة قوة ومثانة في السبعينات من القرن الماضي، تقدمت المملكة بطلب إلى الولايات المتحدة للحصول على دعم عسكري.فتح أراضيها للاستثمارات الاقتصادية ويبدو أن محاولاتهم بالسعي لذلك حصلوا على مبتغاهم.

وقد ساعد على ذلك عائلة بوش التي مهدت طريقاً مباشراً إلى الرئيس الأسبق رونالد ريغن يتقدم بتلك العلاقات.ويفتح باباً واسعاً للاستثمارات السعودية في الولايات المتحدة.وتميزت هذه العلاقة مع بوش الأب وبوش الابن.

ولإلقاء مزيداً الأضواء على هذه العلاقة المميزة بين أكبر عائلتين نفطيتين، قام الكاتب أنجر بمقابلة ثلاثة من الرؤساء التنفيذيين لك(سي آي إيه) والعديد من المسؤولين في الاستخبارات الإسرائيلية والسعودية كما قام بمقابلة ما يزيد عن 100 شخص من ذوي العلاقة .واعتمد في مصادره المعلوماتية من أشخاص مؤثرين في مجموعة كار لأيل الاستثمارية والتي تمتلك فيها عائلتي آل سعود وآل بوش نصيب الأسد من أسهمها.

والكتاب نشر في 16 من شهر آذار 2004 ويتعرض فيه الكاتب لأسماء شهيرة على الساحة السياسية والاقتصادية العالمية أمثال خالد بن محفوظ وفضيحة بنك الاعتماد والتجارة وعائلة جيمس بيكر والسفير السعودي للولايات المتحدة بندر بن سلطان.

كما يتعرض الكتاب إلى الكيفية التي تم بها استدراج عائلتي بن لادن للمشاركة في مجموعة كار لايل الاستثمارية والتي عمل بها جورج بوش الأب وجيمس بيكر كمستثمرين في العام 1990. ويشير الكاتب إلى أن السعوديين دفعوا ما يقارب مليار ونصف المليار دولار لأشخاص وهيئات تنضوي تحت عائلة بوش.

ولعل أضخم مبلغ هو **819** مليون دولار قيمة العقد المبرم مع (شركة فينييل)) المشرفة على تدريب الحرس الوطني منذ بداية بداية السبعينات..

كما حصلت ((شركات هاليبتون)) على عقود ضخمة لتطوير حقول النفط وبناء المصانع أن يكون ديك شيني الإداري الأول فيها.

هذه العلاقة القوية جعلت من أن يتمكن بندر بن سلطان من إخراج **140** شخصاً يرتبطون بعلاقة قرابة مباشرة مع أسامة بن لادن ، من الولايات المتحدة بعد أحداث **11** أيلول بيومين على متن طائرة أمريكية في الوقت الذي كان يسري على الولايات المتحدة حظراً جويّاً على جميع الطائرات. ولم يتم استجوابهم من قبل المخابرات الأمريكية. أيضاً قام الكاتب باتريك أنيدجار في كتابه خطة الحرب ، بكشف النقاب عن جزء من العلاقة الأمريكية السعودية المعقدة ويتحدث فيها عن دور السعودية في الإعداد للحرب على العراق.

أما الكاتب بلان أوف أتك فيتحدث في كتابه خطة الهجوم ، عن الاستعدادات الأمريكية لحرب العراق . ويكشف فيها النقاب إلى حد كبير عن الطبيعة المعقدة للعلاقات التي تربط الإدارة الأمريكية بآل سعود منذ عقود طويلة.

ووصلت العلاقة بينهما أخيراً إلى التدخل في الانتخابات الأمريكية ، حيث قدمت الدعم الكبير الاقتصادي للولايات المتحدة وذلك من أجل فوز بوش الابن في الانتخابات.

يقول بوب وود وارد والذي يعمل في صحيفة واشنطن بوست :

((إن العلاقة الوطيدة بين بوش الابن وآل سعود سمحت بأن يبلغهم عن أسرار كثيرة باحت بها الولايات المتحدة لأن سعود خاصة لبندر بن سلطان قبل أن تبيح بها لوزير خارجيتها كولن باول...))

ويؤكد الصحافي الذي أجرى أحاديث مع **75** شخصية ، بينهم بوش ولدة ثلاث ساعات ونصف : أن الأمير بندر وعد بزيادة إنتاج النفط مما أدى إلى خفض أسعاره إعطاء دفعاً

بذلك للاقتصاد الأمريكي قبل الانتخابات الرئاسية في الثاني من تشرين 2003 وذلك لتقوية مركز بوش في الانتخابات .

وقد استغل المرشح الديمقراطي جون كيري ذلك ووصف الإنفاق الذي أمط اللثام عنه بوب وورد وارد بالمشين وغير المقبول .

وكان جون كيري نفسه أعلن في 12 كانون أول أن أمريكا لا تستطيع أن تسد أتعامل بلطف مع بلد غير أهلاً للثقة في مجال مكافحة الإرهاب.

من جهة أخرى، توضح ماري جان ديب خبيرة الشؤون السعودية والأستاذة الجامعية في الجامعة الأمريكية في واشنطن ، أن هذه العلاقة تتسم بالتعقيد إلا أنها مهمة جداً .

فبالنسبة لآل سعود فإن الأمر يتعلق في المقام الأول بالاستفادة من الحماية الأمريكية. لقد رأينا ذلك بعد غزو الكويت عام 1990 ونراه اليوم بعد الاعتداءات الأخيرة بالسيارات المفخخة في الرياض والخبر.

ومنذ ذلك الحين لا أحد من الطرفين يشعر حقاً بالرضي أن أياً منهما يريد فصم عرى هذا الاتحاد.

وقد شهدت العلاقة بين آل سعود وآل بوش توطيداً كبيراً مع بداية التسعينات حيث شعر السعوديون بالامتنان لبوش الأب لردعه صدام عن مهاجمة السعودية بعد الكويت. وأخيراً لقد وصلت العلاقة بين هاتين العائلتين لحد الاشتراك برحلات صيد قام بها جورج بوش الأب مع الأمير بندر، وإلى تبرع الأمير الوليد بن طلال لجمعية خيرية لها علاقة بعائلة بوش وأموال سخية .

هذه العلاقة وصلت إلى ما وصلت إليه ولكن ما إن وقعت أحداث 11 أيلول حتى ثم الانقلاب الكبير خاصة وأن منفذي الهجمات 19 شخص منهم يحملون جنسيات سعودية عندها بدأ عام الابتزاز الأمريكي لآل سعود، وبدأ الطلبات الأمريكية تنهال على رأس هذا النظام. وبدوره النظام السعودي أصبح ليس عليه إلا أن يلبي تلك الطلبات.

الفصل الأول

تشابه التجربتين العثمانية
والسعودية

شهدت بدايات القرن الماضي أفول نجم الإمبراطورية العثمانية في العام، 1216 بعد قيام الثورة العربية الكبرى بقيادة الشريف الحسين بن علي. حيث دامت هذه الإمبراطورية قرابة الأربعة قرون بسطت نفوذها خلالها على كل البلاد العربية. ثلاثة قرون من الحديث عن ضعف الإمبراطورية العثمانية سبقت نهايتها. فالحديث عن الانحدار المستمر (Decline) استمرّ طيلة القرون السابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر، وتطوّر الحديث عن (رجل أوروبا المريض)، الذي طالت فترة احتضاره، وبالتالي، لم يكن بدّ من قتله، فكانت الحرب العالمية الأولى التي قوّضت الإمبراطورية العثمانية.

إن مؤشرات انهيار بلد أو نظام سياسي ما، على الرغم من وجودها ووضوحها، لا تمنح الباحث سوى فرص التخمين في المدّة المتبقية من عمر الدولة أو النظام. إن مفهوم (انحدار) أجهزة الدولة يشير إلى فترة زمنية تميل فيها الأوضاع إلى الضعف المستمر أو التقلص أو تكون أقل قدرة على توفير الرضا الشعبي. من الضروري في حال استخدام كلمة (انحدار) أن تقرن ببعض المحددات المانعة للتعميم، بحيث يكون المفهوم أكثر قدرة على شرح الحالة من خلال المقارنة والتي يمكن أن تفيد كمقياس لحجم الانحدار، والمدّة الزمنية التي مرّ بها.

وفي الحديث عن الانحدار ينبغي القول بأنه ليس مطلقاً وليس حتمياً، فإذا ما حدد تاريخ التراجع في الدولة، فإنه قد يأتي الانطباع بحتمية اضمحلالها، في حين أن العلاج ممكن، وإذا ما كان قاصراً نسبياً، فهو في هذه الحالة قد يطيل عمر الدولة دون أن يشفيها بالضرورة. ولذا قد تطول فترة المرض دون أن تموت الدولة، وقد يتطور المرض فينهيها. أضف إلى ذلك، الانحدار في جانب من الجوانب يؤدي إلى تدهور في الجوانب الأخرى، الانحدار الأمني يؤدي إلى انحدار اقتصادي والعكس صحيح أيضاً، والأخير يقود إلى انهيارات اجتماعية وخدمية، وهكذا، فالإصلاح كما الفساد أشبه ما يكون بعملية متواصلة مترابطة الأجزاء من جهة التأثير والتأثر.

وفي حين يطلّ الباحثون على الأوضاع من زوايا عليّة ويقاربنها قدر الإمكان بمنهج أقرب إلى العلميّة، ينخدع الكثيرون بمظاهر الاستقرار التي تطفو على السطح أحياناً ، أو لا يقدرّون حجم المشكلة القائمة، وتجذبهم مظاهر السلطة والقوة ، من أمنٍ وجيشٍ وغيره.

بعض الصحفيين الأجانب ، كما كثير من المواطنين العاديين ، وحتى المطبّلين لنظام الحكم السعودي ، لا يقرؤون ، أو لا يستطيعون قراءة ما تحت السطور ، وقد لا تسعفهم الأرقام- خاصة في نظام كالنظام السعودي التي لا يوثق بإحصاءاتها الرسمية- في تشكيل صورة واقعية عن الوضع القائم ، الذي غالباً ما يكون ظاهره مختلفاً بنسبة كبيرة عن واقعه.

ولهذا ، يفاجأ من يفاجأ حين تضطرب الأوضاع في البلاد بين ليلة وضحاها ، فتتراكم الغيوم بعد أن كان الجوّ صحواً ، وتظهر أصوات العداء والمعارضة بعد أن كان الجميع يتوقع أنها أهدمت أو أنها غير موجودة ، وينكشف الكثير من الماضي السيء الذي كان سبباً في توتر الجو السياسي أو الانقلاب غير الطبيعي في الأوضاع.

أوجه الشبه بين التجربة العثمانية وتربية آل سعود

ونحن هنا حين نطرح موضوع انهيار النظام السعودي، ونقاربه ، بحذر ، بالإمبراطورية العثمانية ، فلأنّ التشابه بين الاثنين في النشأة والظروف والمشاكل قد تجعل من المصير متماثلاً أيضاً.

فكلا الدولتين نشأتا بصفة إمبراطورية ، أي قامتا على الحرب والتوسّع ومبررات دينية الدولتين - على الرغم من اختلاف الظروف- واجهتا أزمة (الوطنية-القومية) وبالخصوص مسألة التحوّل أولاً من دولة إمبراطورية إلى دولة-وطنية قطرية ، ومسألة إعطاء أهمية للروح الوطنيّة والمشاعر الجمعية ، والتعاطي مع الإثنيات والهويات الأخرى وفق روح عليا.

قيل أن أحد أسباب نهاية الإمبراطورية العثمانية هو تفشي الروح القومية بين سكانها ، تلك الروح كانت مؤسسة على عناصر ثلاثة مهمة: الدين -العرق -اللغة. وبالرغم من أن النظام السعودي مضى على الاعتراف به كدولة قومية أكثر من سبعين عاماً (منذ إعلانها في سبتمبر 1932). فإن روحها ونزعتها الإمبراطورية لا تزال طاغية حادة جارفة. تستطيع معرفة ذلك من خلال موقع الدين/ المذهب الرسمي كمبرر ومشرعن للحروب (الجهادية) ضد الآخر في الداخل والخارج. وأيضاً من خلال التركيز غير الاعتيادي على مكانة العائلة المالكة-كما في الإمبراطوريات عادة -ودورها الذي لا يبقى لأحد دوراً في مركزية السلطة. يضاف إلى ذلك ، فإن الروح الإمبراطورية تتعارض -كما هو واضح في تجربة آل سعود- حتى مع الحدود الدنيا من المشاعر الوطنية أو القومية التي يمكن أن تحفظ النظام من الزوال.

النظام السعودي اليوم ، لا يزال في مرحلة انتقالية نحو الدولة القطرية ، ولا تزال عناصر التمكين الإمبراطوري التي ظهرت في بدايات القرن العشرين تمارس فعلها ونحن في مطلع القرن الواحد والعشرين.

فالنظام السعودي يرفض ما قبله العثمانيون في منتصف القرن التاسع عشر في فترة الإصلاحات (التنظيمات) التي ظهرت في عهد السلطان عبد المجيد ، سواء إصلاحات كلخانة المقررة في

1839/ 11/ 4 ، أو إصلاحات خط همايوني المقررة في 18 فبراير 1956 ، تلك الإصلاحات التي أقرت المواطنة والمساواة في الضرائب والتمثيل لمختلف الطوائف والأديان في الحقوق والواجبات ، خاصة في التمثيل الإداري المحلي في السلطة.

وكذلك إشراك الجميع في الجيش والمدارس الحكومية ، وإقرار حرية ممارسة الشعائر الدينية والتأكيد على الولاء للدولة وغير ذلك .. في حين يصرّ النظام السعودي ، إلى يومنا

هذا، على منهج الاستئثار بالسلطة، ليس للعائلة المالكة فحسب، بل لنجد التي تمثل الخلفية الاجتماعية المهينة.

ولا يزال التمييز الطائفي-يشابه تمييز القرون الوسطى- ويشمل مسلمين لا ذميين، استدرك العثمانيون ذلك فألغوا الجزية ضمن إصلاحاتهم. في حين وحتى الثلاثينيات الميلادية من القرن العشرين كانت فئات عديدة من المواطنين في الجزيرة العربية تدفع ضرائب هي بالضبط تحمل معنى الجزية وتقوم على فلسفتها، كضرائب الرقبية والجهادية والروسية!

يكفي أن ندرك بأن العائلة المالكة العثمانية! نجحت وبشكل أكبر بكثير من نظيرتها العائلة المالكة السعودية في السمو على كل الانتماءات في الدولة وتأكيد مرجعيتها.

نشير للتدليل على ذلك، أن نحو نصف رؤساء وزراء (الصدر الأعظم) الإمبراطورية كانوا عرباً ويونانيين وألبان وغيرهم من القوميات التي تتشكل منها الإمبراطورية. حتى مفتي الإمبراطورية، كان الكثير منهم غير أتراك، بل أن لفظة (تركي) كانت تطلق على سكان الأناضول من المزارعين، وكانت تستخدم للتعبير عن السخرية والاستهزاء بالآخر. واستمر هذا حتى النصف الثاني من القرن التاسع عشر! (1)

الغريب أن تهمة التتريك التي جاءت للعثمانيين ما بعد فترة انقلاب 1908 على السلطان عبد الحميد والتي لم تمارس إلا في العقد الأخير من عمر الإمبراطورية، نرى أسوأ منه يمارس بعد مائة عام في الجزيرة العربية، فلا يزال آل سعود إلى اليوم، وهي التي تعد نفسها في تناقض تاريخي مع السلاطين العثمانيين على أرضية دينية، وخاضت معهم حروباً دينية، لا يزالون يعتمدون على الفتوى النجدية والمذهبية كعنصر تغليب في إدارة الدولة واستمرارها.

والأكثر إدهاشاً، من حيث المقارنة بين العثمانيين والنظام السعودي، أن محاولات الإصلاح والتجديد في جسد الدولة العثمانية لم يتوقف منذ لاحت بوادر الضعف

والتراخي، وقد اتخذت في البداية طابعاً عسكرياً باعتبار العسكرية ميداناً قابلاً
للانكشاف في الحروب، ويظهر فيه الضعف.

ففي عهد السلطان عبد الحميد الأول (1773- 1789) وبعد هزائم تعرض لها
العثمانيون أحدث تنظيمات جديدة في الجيش، واستحدث كلية هندسة عسكرية، وأنشأ
وحدة مدفعية، وعداداً من مصانع السلاح والمدافع .

وفي عهد خلفه الثاني (1789- 1807) استمر في إصلاح الجهاز العسكري، ووجهز
أحواض صناعة السفن، وعمل على التخلص من الجيش الإنكشاري فتآمر رجال الدين
مع قيادات الجيش وقتلوا السلطان!

ثم جاء السلطان محمود الثاني (1808- 1839) الذي نجح في التخلص من
الإنكشارية، وانطلق في الإصلاح إلى ما أبعد من العسكر، فأنشأ المدارس، والوزارات،
فكانت كل تلك الإصلاحات توضع ضمن مبررات وفلسفة دينية شأنها شأن إصلاحات
خلفه السلطان عبد المجيد.

لم تطرق الإصلاحات المباشرة في الميدان السياسي، من جهة وضع الدستور والانتخابات إلا
قي عامي 1876- 1877 على التوالي. لم تستخدم لفظة الدستور، وإنما ((القانون
الأساسي))، لنفس الأسباب التي واجهت آل سعود في التسعينيات الميلادية من القرن
العشرين أي بعد أكثر من قرن من إصلاحات العثمانيين، حين وضعوا ما أسموه ب
((النظام الأساسي)). فلفظة الدستور ارتبطت بالقانون الوضعي، وكلا النظامين قاما على
أساس ديني -جهادي، ولم يكونا قادرين -كل حسب ظرفه التاريخي- إلا أن يضعوا
التغيير في الإطار الديني والابتعاد عن المسميات المثيرة.

في عهد السلطان عبد الحميد، شهدت الإمبراطورية إصلاحاً ثقافياً وتعليمياً واقتصادياً
يكون شاملاً، لكن الحراك السياسي توقف بعد عام من انتخابات 1877، حيث تعطل
الدستور فعلياً حي 1908 .

وكان تجربة النظام السعودي بأبي النظام إلا أن يتماشى مع شبيهة العثماني، فمجلس شورى الحجاز مات دون أن يعلن نعيه في الصحف، منذ قيام مجلس الوكلاء ومن ثم مجلس الشورى، وبعد نحو نصف قرن قال بعضهم إنه تمّ (إحياء) مجلس الشورى السعودي المعين، وأن الشورى لم تغب عن الجزيرة العربية طيلة العقود الماضية وإنما هي مجرد إعادة تشكيل وتنظيم لا أكثر. غير أن التطورات الاقتصادية والتعليمية والثقافية وفي المواصلات والاتصالات، لم يصاحبها إيجاد أقدية سياسية موازية يمكنها امتصاص آثار التنمية الاقتصادية وتضخم الطبقة الوسطى، فكان انقلاب 1908 على عبد الحميد.

النظام السعودي من جهته واجه مشكلة ولا زال، فالتنمية الاقتصادية المقطوعة عن السياسة أو التي أريد لها أن تكون بديلاً عن التنمية السياسية والإصلاح السياسي، تلك التنمية فشلت في إلغاء الحاجة إلى الإصلاح السياسي، وإن نجحت إلى حين في تأجيله، ولكنها بعد توقفها—أي التنمية الاقتصادية—فإن الإصرار على غلق الأبواب السياسية كما في الماضي أمرٌ يشير إلى جهل بل إلى مقامرة بمستقبل الدولة ونظام الحكم نفسه. وفي حين تبدو محاولات العثمانيين واضحة في الإصلاح، فإن النظام السعودي لم يشهد لحظة إصلاح أو مراجعة إلا تلك اليتيمة والمحدودة أيضاً، جاء بها الملك السابق فيصل 1964. أثبت الأمراء السعوديون أنهم إما أقل إدراكاً بواقع الأزمة التي يمرّ بها نظامهم، وإما أن يكون استرخاؤهم الظاهري سببه الاستسلام القدرى بسبب الشلل التام في إدارة زمام الدولة.

ومثلما وجد سلاطين آل عثمان في المؤسسة الدينية عقبة أمام الإصلاح، فإن آل سعود أنفسهم وجدوا ذات الأمر، مع فارق مهم بين الاثنين هو أن النظام السعودي لم يكن لديه محفزات الإصلاح مثلما كانت لدى العثمانيين.

وإذا كان العثمانيون لم ينجوا من تبعات تأخير الإصلاح السياسي، فانتهوا فعلياً بثورة العسكر، وانتهت إمبراطوريتهم العثمانية بالضربة العسكرية القاضية، وقامت دولة

علمانية متطرفة مشوّهة في ردّة فعل حادّة على الماضي ، فإن ذلك لم يزد الأتراك إلاّ
تخلفاً على تخلف!

مراحل تطور النظام السعودي

منذ بضع سنوات والنظام السعودي يسير في طريق الانحلال ، وكان كثير من المراقبين
يخشون التصريح بهذا التحليل خشية الاتهام بشتى النعوت والأوصاف. لكن النظام
السعودي بدأ فعلاً يواجه مصيره المحتوم المظلم ، وكأن عمره الافتراضي قد انتهى ، وكأن
عوامل التحلل التفسخ قد استكملت وتنتظر الركلة الأخيرة أو الخطأ الأخير فتسلم
الروح.

يمكن تقسيم الدولة السعودية الحديثة إلى ثلاث مراحل (2):

–مرحلة الطفولة ، وقد طالت كثيراً واستمرت نحو ستة عقود 1902– 1962. فالنظام
السعودي نما في مرحلة الطفولة بسرعة فائقة ولكنه لم يخرج منها إلا في أواخر عهد
الملك سعود.

–مرحلة النضج: 1962– 1975 ، وهي مرحلة حكم الملك فيصل ، والتي استكملت
فيها أجهزة النظام وأعيد الاعتبار لها مقابل الشخصية الشديدة، وهي الفترة التي
استكمل فيه النظام شخصيته المحلية والإقليمية والدولية، والتفتت إلى إمكانياتها.

–مرحلة العجز والتخريف والانحدار: 1975 2003 ، وهي الفترة التي سيطر فيها
الملك فهد على الحكم ، كولي عهد خالد ، أو كملك في عام 1982 ، وسار فيها النظام بغير
هدى ، أدت إلى تراكم أخطائها على الصعد الداخلية اليوم.

وبالرغم من أن الكثير من المواطنين يعتبرون الفترة 1975– 1982 فترة انتعاش
ووفرة مالية عالية ، إلا أن تلك الوفرة المؤقتة لم تكن دلالة صحة وعافية، بل العكس
تماماً.

ما الذي يجعل المراقب يميل إلى هذا النوع من التحليل المتشائم؟ ألا توجد مظاهر للنهاية؟
أليس هناك أدلة أو إشارات إلى المأزق والخطر؟

بالطبع ، فالنظام السعودي كدولة نصف إمبراطورية، حسب تعبير وزير المياه الدكتور القصيبي، مصابة بأمراض يرى الكثيرون أن لا دولة تسلم منها، كالفساد والرشوة، والمحسوبية وغياب الشورى والنزعة الأمنية المسيطرة على الدولة وفساد الجهاز الأمني والعسكري أو ضعفهما، والامتيازات الأجنبية التي تدفع عبر طرق مختلفة لا تبدو كامتيازات ، إضافة إلى فساد المؤسسة الدينية، وتفشي الاضطرابات الأمنية وتعيين غير المؤهلين وغير الأكفاء في المناصب ، وتدخل النساء والأبناء بشكل مباشر في شؤون الدولة والعبث بمقدراتها، إلى آخر الأسباب التي هي داخلية بالدرجة الأساس وأكثر أهمية من التهديدات الخارجية .

لكن قد يظهر، كما في التجربة العثمانية ، أن الدول قد تستطيع التغلب على المصاعب الداخلية (وليس بالضرورة حلّها) ولكن التهديد الخارجي هو الذي يحسم نهايتها. بمعنى أن النظام السعودي ، حتى وإن استطاع تجاهل أزماته الداخلية فإن الأزمة الخارجية التي فجرتها أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001 ستبقى تلاحقها وتقدم المبررات لمن يريد إفناءها.

7مراجع الفصل الأول

1) بكائيات ألم عثمانية ، السعودية تدخل عالم الاحتضار ، محمد علي الفائز ، مجلة شؤون سعودية

، العدد التاسع

2) المصدر السابق.

الفصل الثاني

عوامل ضعف وهزم النظام السعودي

من المفارقات العجيبة لدى دراسة النظام السعودي الحاكم ، نجد إن مصادر ضعف النظام السعودي هي ذاتها التي كانت في يوم من الأيام مصدر قوته.
حيث تتمثل عوامل الضعف والهزم في بنية النظام السعودي الحاكم فيما يلي :

المذهب الوهابي الذي ساهم وبشكل كبير في قيام النظام السعودي ، بدأ يرتد عليها ، وليس أدل على ذلك من ثورات (الإخوان) الوهابيين المتتالية واضطراباتهم المتكررة(1928- 1965- 1979- 1991- 2002 حتى الآن).

محور أزمة الدولة يكمن في (أيديولوجيتها) التي يجري توظيفها أحياناً في صراع تحت مسمى العلمانيين والإسلاميين ، أو العصرانيين والحدائبيين والروافض والصوفية من جهة وبين ممثلي الإسلام الصحيح (السلفي بنسخته الوهابية) من جهة أخرى . وبالرغم من صعوبة -وقد تكون استحالة-، ضمن المعطيات الحاضرة-وقد تكون استحالة ، ضمن المعطيات الحاضرة-تحول الدولة ألي أيديولوجيا أخرى ، فإن أزمة الأيديولوجيا أبعد أثراً وأعمق جذراً(1)

شهد محمد أسد(2)التغيير الذي طرأ على الوهابية قبيل وبعيد قيام الدولة السعودية الجديدة ، كما شهد مصرع حركة الإخوان ، التي مثلت الجيش السعودي ، وذلك كخطوة حتمية لقيام الدولة في حدودها القطرية ، وإلغاء النزعة التوسعية بالقوة العسكرية . وقد كتب أسد ، كشاهد على عصره ، يقول

((بأن الوهابية تعاني من أزمتين حادتين : أولها : الشعور الاحتكاري المغالي فيه بحقانية المذهب واحتكاره للحقيقة ، والثانية : عدم قدرة رجاله على تطوير الكتابات التي جاء بها الشيخ محمد بن عبد الوهاب مؤسس المذهب ، خاصة

التقسيم حقيقة أم افتراض

عبد السلام الرويشد

التقسيم حقيقة أم ابتزاز؟؟

دار المحيط

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

من روزفلت إلى بوش

العلاقة الأمريكية مع آل سعود: كيف بدأت؟ كيف تطورت؟ وإلى أين وصلت؟
علاقة امتازت بالتعقيد والتشابك، مليئة بالتجاذب، مليئة بالتناقضات، علاقة امتدت
لعقود ستة ماضية. بدأت بقاء على سفينة و أصبحت جيوشاً تنتشر في أراضي المملكة.
لقد كتب عن هذه العلاقة الكثير من الأبحاث والمقالات والكتب ودخلت إلى أدق التفاصيل
وعلى كل الصعد. السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية وحتى الاجتماعية
والعائلية.

بدأت هذه العلاقة باللقاء الشهير بين الرئيس الأميركي فرانكين روزفلت والملك عبد
العزیز آل سعود ((مؤسس النظام الملكي السعودي)) الذي تم على متن سفينة فوق مياه
قناة السويس المصرية عام 1945، حيث وضعاً أول لبنة للعلاقة التي توطدت وقويت
وأرسي قواعدها الرئيس الأميركي أيزنهاور والملك سعود بن عبد العزيز.

فقد قام الملك سعود بزيارة إلى واشنطن في 30 كانون الثاني 1957 وقد لقي الملك حفاوة
خاصة تليق بزعماء العالم، فقد خرج أيزنهاور بدلاً من ساحة البيت الأبيض.

وزيادة في الحفاوة والتكريم فقد أهدق أيزنهاور الملك وحاشيته بالهدايا الثمينة. وأنزلهم
في أفضل وأضخم فنادق واشنطن. وهذه الحفاوة الزائدة، جعلت أعضاء من الكونغرس
يبدون انزعاجهم من ذلك فقال السيناتور الديمقراطي وين موريس معلقاً ((ها نحن نغدق
الهدايا على دولة ذات نظام فردي، وذلك من أجل المحافظة على هذا الدكتاتور
وحاشيته...إننا حقاً لمجانين))

هذا اللقاء خرج بعدة اتفاقات تلخصت بعم مالي وصفقة سلاح تقدمها الولايات المتحدة بقيمة **180** مليون دولار مقابل دعم المملكة لسياسة أمريكا في الشرق الأوسط وتجديد الاتفاقات العسكرية بين الطرفين والتي توشك على الانتهاء، والتي تنص على استخدام مطار الظهران من قبل الطائرات العسكرية الأمريكية .

ومع تعاقب الملوك والرؤساء على البلدين توطدت وزادت العلاقة قوة ومتانة في السبعينات من القرن الماضي، تقدمت المملكة بطلب إلى الولايات المتحدة للحصول على دعم عسكري.فتح أراضيها للاستثمارات الاقتصادية ويبدو أن محاولاتهم بالسعي لذلك حصلوا على مبتغاهم.

وقد ساعد على ذلك عائلة بوش التي مهدت طريقاً مباشراً إلى الرئيس الأسبق رونالد ريغن يتقدم بتلك العلاقات.ويفتح باباً واسعاً للاستثمارات السعودية في الولايات المتحدة.وتميزت هذه العلاقة مع بوش الأب وبوش الابن.

ولإلقاء مزيداً الأضواء على هذه العلاقة المميزة بين أكبر عائلتين نفطيتين، قام الكاتب أنجر بمقابلة ثلاثة من الرؤساء التنفيذيين لك(سي آي إيه) والعديد من المسؤولين في الاستخبارات الإسرائيلية والسعودية كما قام بمقابلة ما يزيد عن **100** شخص من ذوي العلاقة .واعتمد في مصادره المعلوماتية من أشخاص مؤثرين في مجموعة كار لأيل الاستثمارية والتي تمتلك فيها عائلتي آل سعود وآل بوش نصيب الأسد من أسهمها.

والكتاب نشر في **16** من شهر آذار **2004** ويتعرض فيه الكاتب لأسماء شهيرة على الساحة السياسية والاقتصادية العالمية أمثال خالد بن محفوظ وفضيحة بنك الاعتماد والتجارة وعائلة جيمس بيكر والسفير السعودي للولايات المتحدة بندر بن سلطان.

كما يتعرض الكتاب إلى الكيفية التي تم بها استدراج عائلتي بن لادن للمشاركة في مجموعة كار لايل الاستثمارية والتي عمل بها جورج بوش الأب وجيمس بيكر

كمستشارين في العام 1990. ويشير الكاتب إلى أن السعوديين دفعوا ما يقارب مليار ونصف المليار دولار لأشخاص وهيئات تنضوي تحت عائلة بوش.

ولعل أضخم مبلغ هو 819 مليون دولار قيمة العقد المبرم مع (شركة فينييل) المشرفة على تدريب الحرس الوطني منذ بداية السبعينات..

كما حصلت ((شركات هاليبوتون)) على عقود ضخمة لتطوير حقول النفط وبناء المصانع أن يكون ديك شيني الإداري الأول فيها.

هذه العلاقة القوية جعلت من أن يتمكن بندر بن سلطان من إخراج 140 شخصاً يرتبطون بعلاقة قرابة مباشرة مع أسامة بن لادن ، من الولايات المتحدة بعد أحداث 11 أيلول بيومين على متن طائرة أمريكية في الوقت الذي كان يسري على الولايات المتحدة حظراً جويّاً على جميع الطائرات. ولم يتم استجوابهم من قبل المخابرات الأمريكية. أيضاً قام الكاتب باتريك أنيدجار في كتابه خطة الحرب، بكشف النقاب عن جزء من العلاقة الأمريكية السعودية المعقدة ويتحدث فيها عن دور السعودية في الإعداد للحرب على العراق.

أما الكاتب بلان أوف أتك فيتحدث في كتابه خطة الهجوم، عن الاستعدادات الأمريكية لحرب العراق. ويكشف فيها النقاب إلى حد كبير عن الطبيعة المعقدة للعلاقات التي تربط الإدارة الأمريكية بآل سعود منذ عقود طويلة.

ووصلت العلاقة بينهما أخيراً إلى التدخل في الانتخابات الأمريكية، حيث قدمت الدعم الكبير الاقتصادي للولايات المتحدة وذلك من أجل فوز بوش الابن في الانتخابات.

يقول بوب وود وارد والذي يعمل في صحيفة واشنطن بوست :

((إن العلاقة الوطيدة بين بوش الابن وآل سعود سمحت بأن يبلغهم عن أسرار كثيرة باحت بها الولايات المتحدة لأن سعود خاصة لبندر بن سلطان قبل أن تبيح بها لوزير خارجيتها كولن باول...))

ويؤكد الصحافي الذي أجرى أحاديث مع 75 شخصية ،بينهم بوش ولدة ثلاث ساعات ونصف : أن الأمير بندر وعد بزيادة إنتاج النفط مما أدى إلى خفض أسعاره إعطاء دفعاً بذلك للاقتصاد الأمريكي قبل الانتخابات الرئاسية في الثاني من تشرين 2003 وذلك لتقوية مركز بوش في الانتخابات .

وقد استغل المرشح الديمقراطي جون كيري ذلك ووصف الإنفاق الذي أماط اللثام عنه بوب وورد وارد بالمشين وغير المقبول .

وكان جون كيري نفسه أعلن في 12 كانون أول أن أمريكا لا تستطيع أن تسد أتعامل بلطف مع بلد غير أهلاً للثقة في مجال مكافحة الإرهاب.

من جهة أخرى، توضح ماري جان ديب خبيرة الشؤون السعودية والأستاذة الجامعية في الجامعة الأمريكية في واشنطن ، أن هذه العلاقة تتسم بالتعقيد إلا أنها مهمة جداً .

فبالنسبة لآل سعود فإن الأمر يتعلق في المقام الأول بالاستفادة من الحماية الأمريكية. لقد رأينا ذلك بعد غزو الكويت عام 1990 ونراه اليوم بعد الاعتداءات الأخيرة بالسيارات المفخخة في الرياض والخبر.

ومنذ ذلك الحين لا أحد من الطرفين يشعر حقاً بالرضي أن أياً منهما يريد فصم عرى هذا الاتحاد.

وقد شهدت العلاقة بين آل سعود وآل بوش توطيداً كبيراً مع بداية التسعينات حيث شعر السعوديون بالامتنان لبوش الأب لردعه صدام عن مهاجمة السعودية بعد الكويت.

وأخيراً لقد وصلت العلاقة بين هاتين العائلتين لحد الاشتراك برحلات صيد قام بها جورج بوش الأب مع الأمير بندر، وإلى تبرع الأمير الوليد بن طلال لجمعية خيرية لها علاقة بعائلة بوش وأموال سخية .

هذه العلاقة وصلت إلى ما وصلت إليه ولكن ما إن وقعت أحداث 11 أيلول حتى تم الانقلاب الكبير خاصة وأن منفذي الهجمات 19 شخص منهم يحملون جنسيات سعودية

عندها بدأ عام الابتزاز الأمريكي لآل سعود، وبدأ الطلبات الأمريكية تنهال على رأس هذا النظام. وبدوره النظام السعودي أصبح ليس عليه إلا أن يلبي تلك الطلبات.

الفصل الأوّل

تشابه التجريبتين العثمانية
والسعودية

شهدت بدايات القرن الماضي أفول نجم الإمبراطورية العثمانية في العام، 1216 بعد قيام الثورة العربية الكبرى بقيادة الشريف الحسين بن علي. حيث دامت هذه الإمبراطورية قرابة الأربعة قرون بسطت نفوذها خلالها على كل البلاد العربية. ثلاثة قرون من الحديث عن ضعف الإمبراطورية العثمانية سبقت نهايتها. فالحديث عن الانحدار المستمر (Decline) استمرّ طيلة القرون السابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر، وتطوّر الحديث عن (رجل أوروبا المريض)، الذي طالت فترة احتضاره، وبالتالي، لم يكن بدّ من قتله، فكانت الحرب العالمية الأولى التي قوّضت الإمبراطورية العثمانية.

إن مؤشرات انهيار بلد أو نظام سياسي ما، على الرغم من وجودها ووضوحها، لا تمنح الباحث سوى فرص التخمين في المدّة المتبقية من عمر الدولة أو النظام. إن مفهوم (انحدار) أجهزة الدولة يشير إلى فترة زمنية تميل فيها الأوضاع إلى الضعف المستمر أو التقلص أو تكون أقل قدرة على توفير الرضا الشعبي. من الضروري في حال استخدام كلمة (انحدار) أن تقرر ببعض المحددات المانعة للتعميم، بحيث يكون المفهوم أكثر قدرة على شرح الحالة من خلال المقارنة والتي يمكن أن تفيد كمقياس لحجم الانحدار، والمدّة الزمنية التي مرّ بها.

وفي الحديث عن الانحدار ينبغي القول بأنه ليس مطلقاً وليس حتمياً، فإذا ما حدد تاريخ التراجع في الدولة، فإنه قد يأتي الانطباع بحتمية اضمحلالها، في حين أن العلاج ممكن، وإذا ما كان قاصراً نسبياً، فهو في هذه الحالة قد يطيل عمر الدولة دون أن يشفيها بالضرورة. ولذا قد تطول فترة المرض دون أن تموت الدولة، وقد يتطور المرض فينهيها. أضف إلى ذلك، الانحدار في جانب من الجوانب يؤدي إلى تدهور في الجوانب الأخرى، الانحدار الأمني يؤدي إلى انحدار اقتصادي والعكس صحيح أيضاً، والأخير يقود إلى

انهيارات اجتماعية وخدمية، وهكذا، فالإصلاح كما الفساد أشبه ما يكون بعملية متواصلة مترابطة الأجزاء من جهة التأثير والتأثر.

وفي حين يطلّ الباحثون على الأوضاع من زوايا عليّة ويقاربنها قدر الإمكان بمنهج أقرب إلى العلميّة، ينخدع الكثيرون بمظاهر الاستقرار التي تطفو على السطح أحياناً، أو لا يقدّرون حجم المشكلة القائمة، وتجذبهم مظاهر السلطة والقوة، من أمن وجيش وغيره.

بعض الصحافيين الأجانب، كما كثير من المواطنين العاديين، وحتى المطبّلين لنظام الحكم السعودي، لا يقرؤون، أو لا يستطيعون قراءة ما تحت السطور، وقد لا تسعفهم الأرقام— خاصة في نظام كالنظام السعودي التي لا يوثق بإحصاءاتها الرسمية— في تشكيل صورة واقعية عن الوضع القائم، الذي غالباً ما يكون ظاهره مختلفاً بنسبة كبيرة عن واقعه.

ولهذا، يفاجأ من يفاجأ حين تضطرب الأوضاع في البلاد بين ليلة وضحاها، فتتراكم الغيوم بعد أن كان الجوّ صحوّاً، وتظهر أصوات العداة والمعارضة بعد أن كان الجميع يتوقع أنها أخمّدت أو أنها غير موجودة، وينكشف الكثير من الماضي السيء الذي كان سبباً في توتر الجو السياسي أو الانقلاب غير الطبيعي في الأوضاع.

أوجه الشبه بين التجربة العثمانية وتجربة آل سعود

ونحن هنا حين نطرح موضوع انهيار النظام السعودي، ونقاربه، بحذر، بالإمبراطورية العثمانية، فلأن التشابه بين الاثنين في النشأة والظروف والمشاكل قد تجعل من المصير متماثلاً أيضاً.

فكلا الدولتين نشأتا بصفة إمبراطورية، أي قامت على الحرب والتوسّع ومبررات دينية. الدولتين—على الرغم من اختلاف الظروف—واجهتا أزمة (الوطنية—القوميّة) وبالخصوص مسألة التحوّل أولاً من دولة إمبراطورية إلى دولة—وطنية قطرية، ومسألة

إعطاء أهمية للروح الوطنيّة والمشاعر الجمعيّة، والتعاطي مع الإثنيات والهويات الأخرى وفق روح عليا.

قيل أن أحد أسباب نهاية الإمبراطورية العثمانية هو تفشي الروح القومية بين سكانها، تلك الروح كانت مؤسسة على عناصر ثلاثة مهمة: الدين - العرق - اللغة.

وبالرغم من أن النظام السعودي مضى على الاعتراف به كدولة قومية أكثر من سبعين عاماً (منذ إعلانها في سبتمبر 1932). فإن روحها ونزعتها الإمبراطورية لا تزال طاغية حادّة جارفة. تستطيع معرفة ذلك من خلال موقع الدين/ المذهب الرسمي كمبرر ومشرعن للحروب (الجهادية) ضد الآخر في الداخل والخارج.

وأيضاً من خلال التركيز غير الاعتيادي على مكانة العائلة المالكة - كما في الإمبراطوريات عادة - ودورها الذي لا يبقى لأحد دوراً في مركزية السلطة.

يضاف إلى ذلك، فإن الروح الإمبراطورية تتعارض - كما هو واضح في تجربة آل سعود - حتى مع الحدود الدنيا من المشاعر الوطنية أو القومية التي يمكن أن تحفظ النظام من الزوال.

النظام السعودي اليوم، لا يزال في مرحلة انتقالية نحو الدولة القطرية، ولا تزال عناصر التمكين الإمبراطوري التي ظهرت في بدايات القرن العشرين تمارس فعلها ونحن في مطلع القرن الواحد والعشرين.

فالنظام السعودي يرفض ما قبله العثمانيون في منتصف القرن التاسع عشر في فترة الإصلاحات (التنظيمات) التي ظهرت في عهد السلطان عبد المجيد، سواء إصلاحات كلخانة المقررة في

1839/ 11/ 4، أو إصلاحات خط همايوني المقررة في 18 فبراير 1956، تلك الإصلاحات التي أقرت المواطنة والمساواة في الضرائب والتمثيل لمختلف الطوائف والأديان في الحقوق والواجبات، خاصة في التمثيل الإداري المحلي في السلطة.

وكذلك إشراك الجميع في الجيش والمدارس الحكومية، وإقرار حرية ممارسة الشعائر الدينية والتأكيد على الولاء للدولة وغير ذلك.. في حين يصرّ النظام السعودي ، إلى يومنا هذا، على منهج الاستئثار بالسلطة، ليس للعائلة المالكة فحسب، بل لنجد التي تمثل الخلفية الاجتماعية المهينة.

ولا يزال التمييز الطائفي-يشابه تمييز القرون الوسطى- ويشمل مسلمين لا ذميين، استدرك العثمانيون ذلك فألغوا الجزية ضمن إصلاحاتهم. في حين وحتى الثلاثينيات الميلادية من القرن العشرين كانت فئات عديدة من المواطنين في الجزيرة العربية تدفع ضرائب هي بالضبط تحمل معنى الجزية وتقوم على فلسفتها، كضرائب الرقبية والجهادية والروسية!

يكفي أن ندرك بأن العائلة المالكة العثمانية! نجحت وبشكل أكبر بكثير من نظيرتها العائلة المالكة السعودية في السمو على كل الانتماءات في الدولة وتأكيد مرجعيتها.

نشير للتدليل على ذلك ، أن نحو نصف رؤساء وزراء (الصدر الأعظم)الإمبراطورية كانوا عرباً ويونانيين وألبان وغيرهم من القوميات التي تتشكل منها الإمبراطورية .حتى مفتي الإمبراطورية، كان الكثير منهم غير أتراك ، بل أن لفظة (تركي) كانت تطلق على سكان الأناضول من المزارعين، وكانت تستخدم للتعبير عن السخرية والاستهزاء بالآخر. واستمر هذا حتى النصف الثاني من القرن التاسع عشر! (1)

الغريب أن تهمة التتريك التي جاءت للعثمانيين ما بعد فترة انقلاب 1908 على السلطان عبد الحميد والتي لم تمارس إلا في العقد الأخير من عمر الإمبراطورية ، نرى أسوأ منه يمارس بعد مائة عام في الجزيرة العربية، فلا يزال آل سعود إلى اليوم ، وهي التي تعد نفسها في تناقض تاريخي مع السلاطين العثمانيين على أرضية دينية، وخاضت معهم حروباً دينية ، لا يزالون يعتمدون على الفئوية النجدية والمذهبية كعنصر تغليب في إدارة الدولة واستمرارها.

والأكثر إدهاشاً ، من حيث المقارنة بين العثمانيين والنظام السعودي، أن محاولات الإصلاح والتجديد في جسد الدولة العثمانية لم يتوقف منذ لاحت بوادر الضعف والتراخي، وقد اتخذت في البداية طابعاً عسكرياً باعتبار العسكرية ميداناً قابلاً للانكشاف في الحروب، ويظهر فيه الضعف.

ففي عهد السلطان عبد الحميد الأول (1773- 1789) وبعد هزائم تعرض لها العثمانيون أحدث تنظيمات جديدة في الجيش ، واستحدثت كلية هندسة عسكرية، وأنشأ وحدة مدفعية ، وعدداً من مصانع السلاح والمدافع .

وفي عهد خلفه الثاني (1789- 1807) استمر في إصلاح الجهاز العسكري ، وجهاز أحواض صناعة السفن ، وعمل على التخلص من الجيش الإنكشاري فتآمر رجال الدين مع قيادات الجيش وقتلوا السلطان!

ثم جاء السلطان محمود الثاني (1808- 1839) الذي نجح في التخلص من الإنكشارية ، وانطلق في الإصلاح إلى ما أبعد من العسكر ، فأنشأ المدارس، والوزارات، فكانت كل تلك الإصلاحات توضع ضمن مبررات وفلسفة دينية شأنها شأن إصلاحات خلفه السلطان عبد المجيد.

لم تطرق الإصلاحات المباشرة في الميدان السياسي، من جهة وضع الدستور والانتخابات إلا قي عامي 1876- 1877 على التوالي. لم تستخدم لفظة الدستور، وإنما ((القانون الأساسي))، لنفس الأسباب التي واجهت آل سعود في التسعينيات الميلادية من القرن العشرين أي بعد أكثر من قرن من إصلاحات العثمانيين ، حين وضعوا ما أسموه ب ((النظام الأساسي)). فلفظة الدستور ارتبطت بالقانون الوضعي ، وكلا النظامين قاما على أساس ديني -جهادي ، ولم يكونا قادرين -كل حسب ظرفه التاريخي- إلا أن يضعا التغيير في الإطار الديني والابتعاد عن المسميات المثيرة.

في عهد السلطان عبد الحميد ، شهدت الإمبراطورية إصلاحاً ثقافياً وتعليمياً واقتصادياً يكون شاملاً ، لكن الحراك السياسي توقف بعد عام من انتخابات 1877 ، حيث تعطل الدستور فعلياً حي 1908 .

وكان تجربة النظام السعودي بأبي النظام إلا أن يتماشى مع شبيهة العثماني ، فمجلس شورى الحجاز مات دون أن يعلن نعيه في الصحف ، منذ قيام مجلس الوكلاء ومن ثم مجلس الشورى ، وبعد نحو نصف قرن قان قال بعضهم إنه تمّ (إحياء) مجلس الشورى السعودي المعين ، وأن الشورى لم تغب عن الجزيرة العربية طيلة العقود الماضية وإنما هي مجرد إعادة تشكيل وتنظيم لا أكثر. غير أن التطورات الاقتصادية والتعليمية والثقافية وفي المواصلات والاتصالات ، لم يصاحبها إيجاد أفضى سياسية موازية يمكنها امتصاص آثار التنمية الاقتصادية وتضخم الطبقة الوسطى ، فكان انقلاب 1908 على عبد الحميد.

النظام السعودي من جهته واجه مشكلة ولا زال ، فالتنمية الاقتصادية المقطوعة عن السياسة أو التي أريد لها أن تكون بديلاً عن التنمية السياسية والإصلاح السياسي ، تلك التنمية فشلت في إلغاء الحاجة إلى الإصلاح السياسي ، وإن نجحت إلى حين في تأجيله ، ولكنها بعد توقفها—أي التنمية الاقتصادية—فإن الإصرار على غلق الأبواب السياسية كما في الماضي أمرٌ يشير إلى جهل بل إلى مقامرة بمستقبل الدولة ونظام الحكم نفسه.

وفي حين تبدو محاولات العثمانيين واضحة في الإصلاح ، فإن النظام السعودي لم يشهد لحظة إصلاح أو مراجعة إلا تلك اليتيمة والمحدودة أيضاً ، جاء بها الملك السابق فيصل 1964 . أثبت الأمراء السعوديون أنهم إما أقل إدراكاً بواقع الأزمة التي يمرّ بها نظامهم ، وإما أن يكون استرخاؤهم الظاهري سببه الاستسلام القدرى بسبب الشلل التام في إدارة زمام الدولة.

ومثلما وجد سلاطين آل عثمان في المؤسسة الدينية عقبة أمام الإصلاح ، فإن آل سعود أنفسهم وجدوا ذات الأمر ، مع فارق مهم بين الاثنين هو أن النظام السعودي لم يكن لديه محفزات الإصلاح مثلما كانت لدى العثمانيين.

وإذا كان العثمانيون لم ينجوا من تبعات تأخير الإصلاح السياسي ، فانتهوا فعلياً بثورة العسكر ، وانتهت إمبراطوريتهم العثمانية بالضربة العسكرية القاضية ، وقامت دولة علمانية متطرفة مشوهة في ردّة فعل حادّة على الماضي ، فإن ذلك لم يزد الأتراك إلا تخلفاً على تخلف !

مراحل تطور النظام السعودي

منذ بضع سنوات والنظام السعودي يسير في طريق الانحلال ، وكان كثير من المراقبين يخشون التصريح بهذا التحليل خشية الاتهام بشتى النعوت والأوصاف. لكن النظام السعودي بدأ فعلاً يواجه مصيره المحتوم المظلم ، وكأن عمره الافتراضي قد انتهى ، وكأن عوامل التحلل التفسخ قد استكملت وتنتظر الركلة الأخيرة أو الخطأ الأخير فتسلم الروح.

يمكن تقسيم الدولة السعودية الحديثة إلى ثلاث مراحل (2):

—مرحلة الطفولة، وقد طالت كثيراً واستمرت نحو ستة عقود 1902–1962. فالنظام السعودي نما في مرحلة الطفولة بسرعة فائقة ولكنه لم يخرج منها إلا في أواخر عهد الملك سعود.

—مرحلة النضج: 1962–1975 ، وهي مرحلة حكم الملك فيصل ، والتي استكملت فيها أجهزة النظام وأعيد الاعتبار لها مقابل الشخصية الشديدة، وهي الفترة التي استكمل فيه النظام شخصيته المحلية والإقليمية والدولية، والتفتت إلى إمكانياتها.

—مرحلة العجز والتخريف والانحدار: 1975 2003 ، وهي الفترة التي سيطر فيها الملك فهد على الحكم ، كولي عهد خالد ، أو كملك في عام 1982 ، وسار فيها النظام بغير هدى ، أدت إلى تراكم أخطائها على الصعد الداخلية اليوم.

وبالرغم من أن الكثير من المواطنين يعتبرون الفترة 1975-1982 فترة انتعاش ووفرة مالية عالية، إلا أن تلك الوفرة المؤقتة لم تكن دلالة صحة وعافية، بل العكس تماماً.

ما الذي يجعل المراقب يميل إلى هذا النوع من التحليل المتشائم؟ ألا توجد مظاهر للنهاية؟
أليس هناك أدلة أو إشارات إلى المأزق والخطر؟

بالطبع، فالنظام السعودي كدولة نصف إمبراطورية، حسب تعبير وزير المياه الدكتور القصيبي، مصابة بأمراض يرى الكثيرون أن لا دولة تسلم منها، كالفساد والرشوة، والمحسوبية وغياب الشورى والنزعة الأمنية المسيطرة على الدولة وفساد الجهاز الأمني والعسكري أو ضعفهما، والامتيازات الأجنبية التي تدفع عبر طرق مختلفة لا تبدو كامتيازات، إضافة إلى فساد المؤسسة الدينية، وتفشي الاضطرابات الأمنية وتعيين غير المؤهلين وغير الأكفاء في المناصب، وتدخل النساء والأبناء بشكل مباشر في شؤون الدولة والعبث بمقدراتها، إلى آخر الأسباب التي هي داخلية بالدرجة الأساس وأكثر أهمية من التهديدات الخارجية .

لكن قد يظهر، كما في التجربة العثمانية، أن الدول قد تستطيع التغلب على المصاعب الداخلية (وليس بالضرورة حلها) ولكن التهديد الخارجي هو الذي يحسم نهايتها.
بمعنى أن النظام السعودي، حتى وإن استطاع تجاهل أزماته الداخلية فإن الأزمة الخارجية التي فجرتها أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001 ستبقى تلاحقها وتقدم المبررات لمن يريد إفناءها.

الفصل الثاني

عوامل ضعف وهرم النظام السعودي

من المفارقات العجيبة لدى دراسة النظام السعودي الحاكم ، نجد إن مصادر ضعف النظام السعودي هي ذاتها التي كانت في يوم من الأيام مصدر قوته. حيث تتمثل عوامل الضعف والهزم في بنية النظام السعودي الحاكم فيما يلي:

1-لوهابية.

⁷مراجع الفصل الأول

1)بكاثيات ألم عثمانية ،السعودية تدخل عالم الاحتضار،محمد على الفانز،مجلة شؤون سعودية ،العدد التاسع
2)المصدر السابق.

المذهب الوهابي الذي ساهم وبشكل كبير في قيام النظام السعودي ، بدأ يرتد عليها ، وليس أدل على ذلك من ثورات (الإخوان) الوهابيين المتتالية واضطراباتهم المتكررة(1928-1965-1979-1991-2002 حتى الآن).

محور أزمة الدولة يكمن في (أيديولوجيتها) التي يجري توظيفها أحياناً في صراع تحت مسمى العلمانيين والإسلاميين ، أو العصرانيين والحدائثيين والروافض والصوفية من جهة وبين ممثلي الإسلام الصحيح (السلفي بنسخته الوهابية) من جهة أخرى . وبالرغم من صعوبة -وقد تكون استحالة-، ضمن المعطيات الحاضرة-وقد تكون استحالة ، ضمن المعطيات الحاضرة-تحول الدولة ألي أيديولوجيا أخرى ، فإن أزمة الأيديولوجيا أبعدُ أثراً وأعمق جذراً(1)

شهد محمد أسد(2) التغيير الذي طرأ على الوهابية قبيل وبعيد قيام الدولة السعودية الجديدة ، كما شهد مصرع حركة الإخوان ، التي مثلت الجيش السعودي ، وذلك كخطوة حتمية لقيام الدولة في حدودها القطرية ، وإلغاء النزعة التوسعية بالقوة العسكرية. وقد كتب أسد ، كشاهد على عصره ، يقول

((بأن الوهابية تعاني من أزمتين حادتين :أولها: الشعور الاحتكاري المغالي فيه بحقانية المذهب واحتكاره للحقيقة، والثانية: عدم قدرة رجاله على تطوير الكتابات التي جاء بها الشيخ محمد بن عبد الوهاب مؤسس المذهب ، خاصة بعد حققت الوهابية إنجازها بقيان دولة ، بالتعاون مع العائلة المالكة)).

فما كادت القوة العسكرية النجدية الوهابية تقضي على آخر معاقل المنافسين في الجزيرة العربية (حكم الهاشميين في الحجاز) حتى شبّت الثورة في البيت الوهابي بينعادة (الثورة المستمرة) و (الدولة المستقرة) الأولي قد توسع الدولة وتزيد من مساحتها وقد تأتي بحتفها والثانية تفضي إلى ما يسمى بـ (تعطيل الجهاد) الذي لازال العنصر الأبرز في تحفيز المجتمع الوهابي باتجاه التوسع (3).

وبانتصار الوهابية في الجزيرة العربية عبر إقامة دولة (توحيدية تطهريه) من البحر إلى البحر ، لم تستكمل الدعوة في الداخل برغم القبول الولي من العلماء بالعمل داخل حدود الدولة القطرية (المنكر والمستنكرة) لكن متطلبات الدولة كانت لا تزال أصعب من أن تتوافق مع (الايدولوجيا الوهابية) التي تعتبر ذاتها مذهباً (عقدياً) وليس (فقهيّاً) هذه الايدولوجيا تكاد تنسف الدولة من أساسها فبعد أن كانت (مركباً باتجاه الحكم) أصبحت تقوده باتجاه الهاوية.

وفرت عصبية الدولة الدينية وشرعية حروب نجد واحتلالها للمناطق الأخرى وبعد قيام النظام السعودي أصبحت الوهابية المذهب الرسمي للبلاد ، لكنها اليوم عامل نقض لبنيان الدولة ، مهما تراءى للناظر أنها عنصر قوة له ، فهي أداة تمزيق للمجتمع وأداة تعويق للتطور والتجدد والإصلاح وأداة تأجيج للعنف وهي فوق هذه توفر أهم مسببات عجز إمبراطورية آل سعود من التحول الفعلي إلى دولة قطرية حقيقية بسببها (أي الوهابية) قلعة معارضته ومن خلفها ستصطف كل القوي المتضررة من التجديد فعاجلاً أم أخلا ستجد العائلة المالكة نفسها غما أن تختار المذهبية أو استمرار الدولة موحدة .
تتبه التجربة العثمانية إلى أن النزعة الايدولوجية للدولة كانت عائناً أمام تحول العثمانية من الإمبراطورية على دولة شأنها شأن كثير من الإمبراطوريات التي كانت تفصل بين الوطن الأم والمستعمرات فيما كان الحال بالنسبة للإمبراطورية العثمانية خلاف ذلك حيث كانت تنظر على كافة الأقاليم الخاضعة للسيطرة العثمانية وطناً عثمانياً والسبب في ذلك أن الادلجة الطاغية على سلوك العائلة السعودية حرمتها من الانتقال على دولة قومية تعتمد على مبادئ المساواة والعدل والإنصاف والتوزيع المتكافئ للثروة والسلطة بين المناطق .

2- العائلة المالكة :

أتسم الصراع بين أفراد الأسرة السعودية علة الحم بطابع الحديدية والدموية منذ تاريخها الأول ، وإذا كانت هذه الطبيعة القاسية لها ما يبرر قبل إدعائهم حمل لواء الإسلام

والدعوة الإسلامية فبأي مبرر يستمر هذه الصراع الذي تفاوتت مؤشرات حديثه بين فترة وأخري ، بعد ارتدائهم مسوح التدين (4)؟

نحج آل سعود كقيادة سياسية في تشكيل الدولة ولكنها شأن الوهابية لم تستوعب معطيات ما بعد قام الدولة فإذا كان التفسير الوهابي الجامد لم يتغير منذ قرنين ولم تؤثر فيه التغييرات السياسية الهيكلية فإن العائلة المالكة نفسها تسير على نفس الدرب غنها تتعامل مع الدولة كما تعامل ملوك القرون الوسطي في أوروبا مع دولتهم .

إن آل سعود يمتلكون - بالمعني الحرفي للملكية الدولة ولهذا حق لبعضهم أن يسمى الدولة السعودية بأنها (familial state) وأن إصلاح الدولة يتطلب ابتداءً تغييراً في ملكية الدولة من الأمراء إلى الشعب (changing ownership) ومشكلة العائلة المالكة أصبحت أكثر عمقاً فالعصبية العائلية بدأت بالانحلال والضعف منذ أن تكاثر عدد أمراء العائلة المالكة (5) حتى كادوا يشكلون مدينة صغيرة بحالهم (6) يصعب في الوقت الحالي إرضائهم بالمناصب أو إشباع نهمهم من خزينة الدولة أو التحكم بتصرفاتهم وتجاوزاتهم التي تصيب المواطنين الآخرين .

العائلة المالكة يجب أن تتحلل من كثير من أعضائها، وهو مشروع مطروح منذ السبعينيات من القرن الماضي ولم يبت به، فلا عائلة بهذا الحجم تستطيع أن تبقى متماسكة، ولا تماسك إلا على حساب الدولة والمجتمع وحقهما في العيش الكريم. إن ما تحدث عنه ابن خلدون في موضوع تفكك العصبية، ومن ثم (الإنفراد بالمجد) أي الاستئثار بالسلطة في أعقاب تحصيلها، حدث ليس على مستوى حلفاء العائلة المالكة، بل بين أجنحة العائلة المالكة نفسها، فاستثنيت أفرع عديدة، وألغي حقها في الحكم، كما أن أبناء عبد العزيز أنفسهم في صراعهم على الحكم قد يبدد السلطة من بين أيديهم، وقد يخرج المتحزبات القائمة إلى خارجها شعبياً أو الإستقواء بقوى خارجية كما تشير بعض الأخبار.

من أوجه الشبه الهامة بين التجريبتين العثمانية والنظام السعودي ، أن الدولة ومصيرها ارتبطا باسم عائلة مالكة ، وأن إزاحة الأخيرة يؤدي تلقائياً إزاحة الدولة. يضاف إلى ذلك تضخم السلطة واحتكارها بيد فئة محدودة داخل العائلة المالكة حرم فرص الاندماج والتمثيل السياسي للأقاليم في الحكومة المركزية .مع فارق ، أن عدد أفراد العائلة المالكة العثمانية كان قليلاً ولذلك لم يتول من العائلة العثمانية مناصب في الولايات ، والجيش ، والسفارات كما يفعل أمراء العائلة المالكة السعودية ، حيث تمدد سلطانها إلى كافة قطاعات وأجهزة الدولة بما ذلك الفارات في الخارج.

3-القط:

هو لحمة الكيان السعودي، وهو الذي آل سعود جهازاً متضخماً ،والأمراء سلطة فائقة التركيز ،والدعوة المذهبية الوهابية انتشاراً واسعاً. ليس هناك ، بالطبع ، من يزعم أن ابن سعود كان يملك أرض الجزيرة العربية ، حينما تعاقد على تأجير نصفها تعاقد على تأجيرها لشركة ستاندرد كاليفورنيا. فهو لم يشترها من أحد، ولم يرثها عن أبيه. كما أن لأبناء الجزيرة العربية، ممن سكنها وعمرها ملكية الانتفاع بها، وهذه الأرض ليست قابلة للبيع ، أو التوارث الهبة .وهذا ينفي إمكانية تأجيرها باعتبار المؤجر ، أي ابن سعود ، ليس مالكا لها. فهل وقع الملك على الاتفاقية باعتباره وكيلاً عن الشعب؟ الأسرة المالكة، يقولون لا، فالملك وأسرته المالكة يعتبرون أنفسهم أكبر من مجرد حكام ،إنهم ملاك للأرض ،وما عليها ، ولولا بقية من حياء لقالوا :ومن عليها أيضاً. وليس هناك نص قانوني يشير إلى هذا الأمر بالطبع ، لأنه لا يوجد أساساً دستور للبلاد، أو قانون للحكم أو ما أشبه ، لكن الكتب التي تصدر عن الجهات الحكومية ، ونشير بالخصوص إلى كتاب ((تاريخ المملكة العربية السعودية))، المقرر تدريسه في المرحلة الثانوية من المدارس الرسمية التي تديرها وزارة المعارف السعودية، تؤكد عند طرحها

لاستيلاء عبد العزيز آل سعود على الرياض بأنه ((استعاد ملك آباءه وأجداد من أيدي غاصبيه)) (7).

ويدل على هذا التوجه أيضاً ، الإطار العام لممارسات أفراد الأسرة المالكة فيما يتعلق بتملك الأراضي والعقارات والأموال والمنشآت ، فإذا أراد أمير من الأمراء أرضاً معينة ، كفاه أن يكتب رسالة إلى الجهة الحكومية ، التي تقع تلك الأرض ضمن صلاحياتها كالبديية ، أو الإمارة . فتنتقل تلك الأرض إلى ملكيته ، وحتى لو كانت مملوكة . فالجهات الحكومية تقوم بنزع ملكيتها والتعويض على صاحبها تحت عنوان ((نزع ملكية للأغراض العامة)).

هذا السلوك من قبل آل سعود يعطي صورة حول رؤية الأسرة المالكة لعلاقتها بالبلاد التي تحكمها ، فالأسرة تعتقد بأنها هذه الأرض ، ملكية حصلت عليها بالإرث عن الآباء والأجداد ، أو بالسيطرة الواقعية ووضع اليد .

لقد خص الله سبحانه وتعالى الجزيرة العربية بثروات هائلة كان من الفروض أن تستثمر هذه الثروات في حساب النهضة الاجتماعية والصناعية ، وترقية شعبنا المسلم الذي يعاني الجهل والتخلف والكن هذه الثروة الكبيرة لم تحدث أي تغيير يذكر في عيشة هؤلاء الناس....

فالثروة بددها آل سعود في تسديد فواتير اللهو والترف والمجون الذي تعيشه الأسرة الحاكمة وحواشيها.. من بناء القصور وشراء الفيلات واليخوت الضخمة والطائرات الخاصة ، وصرف الملايين على موائد القمار ورحلات اللهو والفساد إلى حفلات الدعارة والرقص والليالي الحمراء..

لقد تحولت نعمة النفط إلى نقمة ، باختصار شديد ، فإن الكثير من الثورات والانفجارات الشعبية إنما تمت بعد انكسار مفاجئ في الوضع التنموي والاقتصادي ، ولقد أدى تقلص المداخيل للأفراد ، إلى نشوء أزمة في كل بيت ، خاصة وأن الدولة اليوم أصبحت عاجزة ، على الرغم من عوائد النفط الوفيرة ، عن إدارة الأزمة الاقتصادية.

ومن هنا فإن محاسبة الجمهور للنظام لا ترحم ، ولا تقبل بأي مبرر أن تكون هناك ما يقرب من 8 ، 37 % بظالة بين الذكور، وعدم قدرة على توفير الحد الأدنى من الخدمات التعليمية والصحية وغيرها.

لكن هذا الرهان بدأ بالأفول بسقوط الإتحاد السوفياتي، وقد ترافق ذلك الأفول بالهجوم العراقي على الكويت ، فكانا علامة فارقة في تاريخ العلاقات السعودية مع الغرب عامة ومع الولايات المتحدة بشكل خاص.

لقد بدأت مكانة المملكة في العيون الغربية في التآكل منذ سقوط الإتحاد السوفياتي، وجاءت أحداث سبتمبر لتضع حدًا من العلاقة المتميزة مع الغرب استمرت منذ تأسيس الكيان السعودي في بداية القرن العشرين مع بريطانيا.

وهذا ما يجعلنا نتساءل : لماذا وكيف حدث ذلك؟

لم تكن المملكة مسؤولة بشكل مباشر عن تردّي العلاقات مع الغرب، ولا هي راغبة فيها ، بل العكس تماماً، هي تريد إقناعه بأنها لم تتغير، وأنها الحليف الذي لازال قادراً على تقديم خدماته لأصدقائه، وأنها في سبيل ذلك تفعل ما تستطيعه لإقناع الحلفاء الأميركيين بأهميتها من جهة تقديم تنازلات اقتصادية وسياسية وإستراتيجية لنيل الرضا.

ولكن للولايات المتحدة وجهة نظر أخرى . فالظروف السياسية العالمية كما الإقليمية تغيرت بشكل دراماتيكي، جعل من السعودية أقلّ قدرة على تلبية المصالح الأميركية في ظل النظام العالمي الجديد.

والذي تغير في الجانب الأميركي والغربي عامة يمكن رصده على النحو التالي :
هيمنة سيادة رؤية في الولايات المتحدة والدول الغربية أن الإسلام ككل أصبح خطراً على الغرب وحضارته ، وأن إسلام السعودية المعتدل الذي أوقف انتشار الشيوعية في البلاد العربية والذي أوقف المد الإسلامي الثوري المتمثل بالثورة الإيرانية أثبت اليوم إنه إسلام خطر.

وسواء كان إسلاماً شيعياً أم سنياً أم وهابياً ، معتدلاً أم أصولياً ، فإنه بعد سقوط الإتحاد السوفياتي أصبح في مقام العدو، فالغرب بحاجة إلى عدو جديد يحفظ وحدته ويشد عزمه ويبقيه الأقوى، وقد تم التعبير عن هذا بادئ الأمر من مار غريبت ثاتشر الوزراء البريطانية، ثم عبر تصريحات ودراسات غربية عديدة انتهت بـ (صراع الحضارات) لصمويل هنتنغتون ،

وجاءت أحداث نيويورك ، فقطعت الشك باليقين وخطا المراهنة على الإسلام السعودي المعتدل الذي استخدم بفعالية ضد الشيوعية ضد إيران الشيعية ومن هنا فإن المملكة تبدو وكأن دورها انتهى بسقوط السوفيات ولا يمكنها أن تلعب الدور نفسه في مكافحة الإسلام حتى وإن افترضنا أن النظام السياسي يريد فعل ذلك . في هذه المعادلة الجديدة يصبح الروس -أعداء أمس- أكثر قرباً لدى الإستراتيجي الأميركي من السعودية في تحقيق أهدافه الكونية .

ثانياً : انحسار الدور الاقتصادي السعودي نفطياً بالاعتماد على البدائل النفطية من روسيا وبحر قزوين. وتراجع الدور الاقتصادي السعودي القادر على تمويل مشاريع أميركا السياسية مثلما كان يحدث في أفغانستان أبان الغزو السوفياتي أو تمويل الكونترا في أميركا اللاتينية وغير ذلك من المواقع التي كان النفوذ السياسي الغربي والشرقي يتصارع حولها.

أيضاً لم تعد السعودية مصدراً للرساميل وأصبحت تعاني من مشاكلها الاقتصادية الخاصة التي يتوقع لها أن تستمر إلى سنوات وسنوات. ومع ما هو معلوم من أن السعودية ساهمت في تحطيم أسعار النفط في منتصف الثمانينيات لإرهاق إيران في حربها ضد العراق ، وبنصائح أميركية معروفة وموثقة ، فإن الأميركيين اليوم لا يبدون أنة امتنان للحليف الذي ضحى بمصالحة السياسية والاقتصادية من أجلهم ، وهذه هي سياستهم التي اعتادوا على ممارستها.

بمعنى أن المعاناة الاقتصادية السعودية الحالية تعود في جزء كبير منها لمسيرة أميركا في استراتيجياتها وخططها التي لا تتقاطع بالضرورة (بل في الغالب) مع المصالح الوطنية. ثالثاً: ظهور البدائل العسكرية ، ليس إسرائيل فحسب ، بل حتى في قلب الدول الخليجية وعلى حافة الجزيرة العربية في البحرين والكويت وقطر وسلطنة عمان حيث تنتشر القواعد والأساطيل الأميركية ومراكز قيادتها (رأس مسندم والعديد والدوحة مثلاً). وربما أضيف في المستقبل العراق وأفغانستان ودول آسيا الوسطى وغيرها. ومن يدري ربما كان اليمن والصومال من بين تلك البدائل.

وما يخلص له هنا ، أن هناك دولاً عديدة لم تعد متحفظة على الوجود العسكري الأميركي على أرضها ، ولم يعد وجود الأميركيين فيها مكلفاً مثلما هو الحال في السعودية (تفجير الخبر عام 1986 على سبيل المثال).

فإذا ما أبدي السعوديين انزعاجهم من الوجود الأمريكي الحالي ، خشية تدخله لإسقاطهم ، أو اختطاف ما تبقي لهم من استقلال في قرارهم السياسي ، فإن دولاً صغرى مجاورة توفر البديل دونما مراعاة للموقف السعودي.

ومع أن السعوديين حتى الآن لم يطلبوا رسمياً خروج ما تبقي من قوات وقواعد أمريكية ، فإنهم يخشون الطلب ، لأنه يمثل أداة إضافية ودليلاً آخر على تراجع مكانه النظام السياسي السعودي في عيون حلفائه ، وبالتالي فإن على هذا النظام أن يوفر وسائل حمايته بنفسه من شعبه أو من الخارج إذا ما افترضنا أن الأميركيين لن يناصروا النظام السعودي العداء أو يعيدوا تصنيفه في الأقل على أساس إنه ليس من بين الحلفاء ، وبعبارة أخرى : الحكومة السعودية لا تستطيع أن تقول لا ، وأمريكا لا تخسي من قولها.

رابعاً: ظهور بدائل سياسية ، فالمملكة أولاً خسرت الكثير من قدراتها على الحشد السياسي خلف السياسة الأمريكية لأسباب اقتصادية وعدم قدرتها على الدفع ، ولتغيير

المناف الدولي بعد سقوط الشيوعية ، ولا نشغالها بمشاكلها الخاصة ، ولتقلص مساحة الاهتمام المشترك بين أمريكا والسعودية وتمحور الاهتمام الخاص حول فلسطين وهو موضوع لا تستطيع السعودية تقديم تنازلات كبرى فيه ، وإن كانت تقود بصفة عامة الاعتدال ولكن ضمن حدود معنية.

وقد حاولت الإدارات الأمريكية السابقة جر السعودية إلى مسألة التطبيع مراراً وتكراراً ولكنها لن تحصل على كامل منيتها في عهد كلينتون ، ولكن بعد أحداث سبتمبر ، ظهرت المبادرة السعودية (مبادرة ولي العهد) التي نادى بالتطبيع مع إسرائيل وذلك لتنفيس الاحتقان في العلاقات الأمريكية السعودية وإن جاء على حساب القضية الفلسطينية نفسها.

لم يشعر الأمريكيون بالارتياح من الموقف السعودي تجاه الحرب الأمريكية في أفغانستان ، مع أن المعارضة السعودية كانت اسمية ، وكانت إدارة الحرب الأمريكية تتم من القاعدة الأمريكية في الخرج (السعودية).

ربما يحدث الأمر ذاته الموضوع العراقي فرغم أن السعودية ليس من صالحها إسقاط صدام عبر الغزو العسكري ، وينتابها القلق من احتمال سيطرة الأكثرية الشيعية على الحكم هناك ، ورغم أنها أعلنت اعتراضها على الغزو المحتمل ، إلا أنها على الأرجح ستقف إلى جانب الولايات المتحدة في حملتها العسكرية فالاعتراض من وجهة نظر بعض الأمراء لا معني له ولن يؤثر على ميزان القوي وسيكون مكلفاً على السعودية في المستقبل .

وهناك من ينظر لتبني موقف مؤيد للحملة الأمريكية من اجل تخفيف الضغط الأمريكي المتوقع على نظام الحكم في المملكة.

خلصاً : الأولوية الإستراتيجية لأمريكا بعد سقوط السوفيات هي محاربة الإسلام والدول الإسلامية تحت غطاء محاربة الإرهاب.

وفي هذا المجال فإن ما تستطيع أن تفعله السعودية لدعم هذه الإستراتيجية الأمريكية قليل ، وحتى هذا القليل تريده بعيداً عن العيون المحلية لتفادي ردود فعل الشارع ،

بعكس ما يريده الأمريكيون صريحاً وعلنياً وقوياً وبأقصى الحدود وبدون (معكم ولكن) من ليس معنا فهو ضدنا.

المر الجديد الأكثر إزعاجاً للسعودية هي أنها أصبحت نفسها ضمن قائمة المستهدفين بسياسة مكافحة الإرهاب فكيف تستطيع والحال هذه أن تساهم فيها ، خاصة إذا كان النظام السياسي نفسه غير قادر على الإيفاء بمتطلبات السياسة الأمريكية ، بل قد يكون هو نفسه متهماً بتشجيع الإرهاب عبر سياساتها التعليمية والاقتصادية وربما أيضاً بسبب عدم ديمقراطيته التي تفرز نماذج متطورة من الإرهابيين بالمنظار الأمريكي.

بعبارة أخرى ، فإن السعوديين يقترقون من الأمريكيين حلفاء المس في تعريف الإرهاب ، كما في وسائل معالجته والسعوديين هنا هم جزء من المشكلة وليسوا طرفاً في الحل ، وقد لا يراد للنظام السياسي السعودي أن يكون طرفاً فيه المملكة من وجهة النظر الأمريكية فرخت مدبري تفجيرات نيويورك وروجت سياسات التطرف الديني ، وساعد انغلاق النظام السياسي وسياساته الداخلية على تخريج شرائح اجتماعية متطرفة.

وعلى هذا الأساس هناك من يدعو لأن تعتبر السعودية عدواً باعتبارها حاضنة كبري وأصلية للإرهاب وليس أفغانستان أو العراق وهذا التحليل هو أشد ما يزعج المسؤولين السعوديين ويضعهم في مواجهة مباشرة مع الإستراتيجية الأمريكية .

ولا يخفي الصقور الأمريكيون انزعاجهم من السعودية ونظام الحكم فيها ، وقد بدأوا يميلون إلى الاعتقاد بنفاد أهمية النظام السعودي وضرورة تغييره.

إستخلاصات

نعم ، لقد أدت المملكة كل المتطلبات الولايات المتحدة على أكمل وجه إبان وجود القطبين ، وساهمت في وقف انتشار الشيوعية ومحاربتها وبعد سقوط الاتحاد السوفيتي من خلال الوقوف مع الولايات المتحدة في مكافحة الإرهاب والحرب ضد العراق.

وصحيح أنه يوجد مطامع لجيران المملكة وأمنيات بتقسيمه ، وصحيح أمن المملكة أصبحت تتآكل من الداخل وصحيح أن الولايات المتحدة وجدت ورقة التقسيم كأهم ورقة ترفعها في وجه النظام القائم في المملكة السعودية .

ولوجود العوام الذاتية والإقليمية والدولية إلا أن الولايات المتحدة نراها أحرص الناس على بقاء آل سعود في الحكم وبقاء المملكة موحدة وذل: لعدة أسباب :-

- (1) إن هذا النظام ككتلة واحدة يقدم للولايات المتحدة كل الخدمات المطلوبة وعلى كافة الصعيد وإن يختلف مستويات لكن بالمحصلة كل ما تريده ينفذ.
- (2) إن إزاحة هذا النظام وإقامة نظام ديمقراطي يمكن أن يعزز ظهور للحركات الإسلامية المناوئة مثلما حصل في فلسطين ومصر ، فهي تصبح بذلك غير آبهة بالديمقراطية ولا بحقوق الإنسان بهذا البلد.
- (3) إن التقسيم قد يقيم توأصلاً شيعياً يمتد إلى شرق السعودية مع إيران وهذا يشكل خطراً كبيراً على الإدارة الأمريكية .
- (4) إن أهمية هذه الورقة ورقة التقسيم التي تعد أكثر إيلاماً للنظام ، وأكثر ما لدولة أن تهدد به ، خاصة بالنسبة لدولة مثل المملكة السعودية التي تعاني من شروخ هيكلية في بنيانها وفي ظل نظام له الكثير من الأخطاء والنواقص في مجال صناعة هوية وطنية وتحقق دمج وطني حقيقي ، يجعل لهذه الورقة وأهمية كبرى للابتزاز ومن ثم تنفيذ كل ما يطلب منها .

∞ ∞

-
- 1- الإصلاح
 - 2- شبكة راصد الإجبارية 2004/5/6
 - 3- ميدل إيست أونلاين 2004/4/23
 - 4 - الديلي تلغراف
 - 5 - الإصلاح 361.

الفهرس

- 7 العلاقة السعودية الأمريكية أين بدأت وإلى أين تتجه
- 17 مطالبة أمريكية لا تنتهي بعد 11 أيلول
- 24 رؤية المملكة للإدارة الأمريكية حالياً ومستقبلاً
- 27 رؤية الإدارة الأمريكية حالياً ومستقبلاً
- 60 استخلاصات

